

البنك المركزي العراقي

الخطة الاستراتيجية
٢٠٢٠ - ٢٠١٦



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٢	- الهدف استراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي	٢-١	كلمة محافظ البنك المركزي العراقي
١٢	١- تطوير قطاع الرقابة والإشراف	٣	المؤمن والتحديات
١٢	٢- تعزيز استكمال النبيذ التقنية	٤	الملاحم الرئيسية للأهداف المستراتيجية
١٢	٣- تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات	٥	الروبة والرسالة والتقييم المؤسسي
١٣	- الهدف استراتيجي الرابع: تطوير رأس المال البشري	١١٥	الأهداف الرئيسية للخطة المستراتيجية
١٣	١- الموارد البشرية في البنك المركزي	٨-٦	- الهدف استراتيجي الأول : دعم وتحقيق الاستقرار المالي
١٣	٢- الموارد البشرية في القطاع المصرفي		١- تلبين إدارة الاستقرار المالي
١٤	- الهدف استراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية	٦	٢- تعزيز نسبه الرقابة الشاملة المبنية على المعايير
١٤	١- بناء انس سلسلة لإتخاذ القرارات	٧	٣- حماية النظام المالي
١٤	٢- تعزيز العلاقات المؤسسية	٧	٤- تلبين مكتب المعلومات الاقتصادية
١٤	٣- تشجيع التعاون الخارجي	٧	٥- تعزيز التسول المالي
٢٤-١٩	الملحق : الأهداف الأساسية ونطاق العمل	٨	٦- التسول الأستر
		٨	٧- حماية المستهلك المالي
		٩	٨- استقرار سعر الصرف
		١١-٩	- الهدف استراتيجي الثاني: تعزيز وتنمية القطاع المصرفي والممؤسسات المالية
		٩	١- تطوير تنظيم في القطاع المصرفي
		٩	٢- إنشاء إطار تحرير كمامة
		١٠	٣- تعزيز ممارسات الإصلاح والشفافية
		١٠	٤- دعم وتطوير صناعة الصناعة الإسلامية
		١١	٥- إنشاء مؤسسة أمان الودائع
		١١	٦- الإسهام في تطوير الأسواق المالية
		١١	٧- انشطت سوق الدين الحكومي

كلمة محافظ البنك المركزي العراقي

الجديدة من أجل أمنة شططات البنك المركزي في الإدارة والتنظيم والرقابة والبيهات والتقارير والمذوعات، مع تحفيز المصادر على تطبيق الأنظمة الازمة المتواقة مع نفحة البنك المركزي، وأن ما ورد في الخطبة في هذا الإطار سيشكل نقطة نوعية كبيرة لعمل البنك المركزي وسهيل مهامه وشططاته. أخيراً، أتقدم بالشكر والامتنان لإدارات وتشكيلات البنك المركزي العراقي كافة لمساهمتهم الجادة في إعداد هذه الخطبة، كما أتقدم بالشكر والتقدير لإدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لمشاركةهم المباشرة في مرحلة إعداد الخطبة كافة من أجل وضعها في إطار أحدث المعايير الدولية وكذلك في بناء التشكيل المماثل في البنك المركزي.



على محسن اسماعيل
محافظ البنك المركزي العراقي

يسر البنك المركزي العراقي أن ينجز ستراتيجيته للسنوات (٢٠٢٠-٢٠١١) التي تتطلب أهمية خاصة كونها أول ستراتيجية للبنك تتبع منهاجاً متكاملاً في التخطيط المترافق والمتوازن وتتحدد فيها الأهداف العامة والفرعية المترجمة بمشاريع وبرامج ومبادرات محددة المعنى والهدف والتوفيق، بعد إجراء تحليل دقيق لبيئة الداخليّة والخارجية وتشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، بمشاركة جميع تشكيلات البنك المركزي وكوادره المتقدمة عبر مراحل متعددة إن للبيئة الطيفية لأي خطبة ستراتيجية لا تتحدد فقط بمقاييس ونوعية إعدادها بل بالأخذ بنتائج الخطبة ومتابعة تنفيذها وتقييمها بين مدة وأخرى، وإنراكاً هنا لهذه الحقيقة انشئنا بالتزامن مع إعداد الخطبة تشكيلياً يرتبط بمحافظة البنك (قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي) الذي حظي بالدعم والتوجيه المباشر من ذات التشكيل في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووابك مراحل بناء الستراتيجية وصولاً إلى إخراجها بشكلها النهائي، وسيتولى هذا القسم متابعة تنفيذ الخطبة عبر مراحلها المختلفة مع تشكيلات البنك، وإسداد القارier بشأنها.

استندت الخطبة أهدافها وخططها من السياسة العامة للتولدة في بناء الاقتصاد سوق حر يرتكز على عوامل السوق والمنافسة وتمكين القطاع الخاص من لعب دور أساس في التنمية الاقتصادية، كما ينبع الخطبة في ضوء أهداف البنك المركزي الواردة في قانونه المنشئة بشكل أساس في تحقيق الاستقرار في الأسعار العالمية والمحافظة على نظام ثابت والعمل على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق.

ولقد أولت الخطبة اهتماماً كبيراً للرقابة والإشراف على القطاع المصرفي من أجل بناء قطاع مصرفي كفؤ وفعال يحمل على أساس أفضل الممارسات الأخلاقية من حيث أن هذا القطاع يضم مصارف تأسس عليها خلال السنوات القليلة المنصرمة وما زال يعيده عن المعايير والممارسات الحديثة وعن تنوع نشاطاته ، وكذلك افتخاره إلى الأنظمة والتقييد والبرامج الحديثة والقوارير الموهبة.

كما أولت الخطبة اهتماماً واسعاً ينعكس لوجه المعلومات واستخدام البرامج والتقييدات

المقدمة

تتضمن الأهداف الرئيسية للبنك تحقيق الاستقرار في الأسعار المحظية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التناقض في السوق وتعزيز التنمية المستدامة وإناحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق

(المادة (٢)

من قانون البنك المركزي العراقي

بعد البنك المركزي العراقي الذي تأسس عام ١٩٤٧ من أعرق مؤسسات الدولة العراقية وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن وضع السياسة النقدية في العراق، وإصدار وإدارة العملة الوطنية والاحتياطات الأجنبية، وهو من يضع الأنظمة والإجراءات والضوابط لعمل المصارف المحلية في البلد ومراقبها وتنقيص عليها، كما أن البنك المركزي هو الجهة الرسمية التي تمثل العراق في المؤسسات المالية والتجارية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي، كما أنه الموكيل المالي للحكومة والاستشاري لها ومن السهام الرئيسية الأخرى للبنك المركزي العراقي، مرافقه وتحديد العرض والطلب على القروض من خلال تحديد أسعار الفائدة والأدوات النقدية الأخرى، تحقيق معدلات تضخم منخفضة التي الاقتراضي بوفرة ملتفة، ومن أجل ذلك يحدد البنك أدواره في الرأسد والتحليل للمؤشرات الاقتصادية والمالية والمصرفية، وتحقيق التكامل والانساق بين المؤسسات النقدية والمالية، وتوفير نظام مفتوح عادل كافء وفعال ومتكملا لإدارة التحويلات المالية ومرافقة البيئة في المصارف وتطبيق النسخة النحوية بالتجزئة (بطاقات الائتمان والموبايل).

وبناء على المهام أعلاه، فقد طور البنك المركزي العراقي خططة مطبورة وشاملة من خلال وضع الأولويات السترالية للبنك المركزي توافقاً مع رؤية رسالة وأهداف البنك المركزي للسنوات القادمة (٢٠٢٠-٢٠٢٦) التي يمكن تحديد أدائها الرئيسية بما يأتي :

١. دعم وتحقيق الاستقرار المالي.
٢. تعزيز دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية.
٣. تطوير البنية التحتية والهيكل التنظيمي.
٤. تطوير رأس المال البشري.
٥. تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية.

الفرص والتحديات

مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغير التوجه الاقتصادي، من القصص موجهة مركزى معتمد على التخطيط تحت رهابة تامة من قبل الحكومة المركزية نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليل دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الاستثمار الأجنبي وخصوصاً المؤسسات العامة (المملوكة للدولة) في مثل سبادة قانون السوق على وفق قوى العرض والطلب كإحدى دعامتين هذا النظام الجديد. عمل البنك المركزي العراقي على تنفيذ قصص وتحديات لفرض رسم السياسات ومساعدة الأهداف التي تضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الاختلافات في الاقتصاد العراقي

بعد القطاع النفطي في العراق تأتي الميزة النسبية للمهنية على الاقتصاد الوطني وبدأت من المهم على الدولة إعادة هيكلة الميزات النسبية للأقتصاد الوطني، من خلال الانتقال إلى اقتصاد تناصفي يكون مبنينا على قاعدة إنتاجية متعددة وقوية، يمكنه من استغلال الفرص الصناعية التقنية والمحلية، فغم التطور الكمي الحاصل في إنتاج النفط إلا أن قطاع الإنتاج الحفلي عموماً وقطاع الصناعة التحويلية بشكل خاص يعاني من الصعوب في نموه الحفلي، أني تلك كمحصلة لاختلالات وسدوات خارجية قوية جراء الأزمات العالمية والتالية من داخلية، ولعموقات ميكانية محلية لم يتم في المم المحدود في الاستثمارات التكنولوجية الجديدة وفي ضعف الكلفة والتوجه في القطاعات الإنتاجية القائمة من ناحية أخرى، كل تلك الاختلالات كان لها الأثر الكبير على إبراز نزول أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطة النقدية على التأثير في معدل التموي المطلوب، لا سيما مع ما تمتلكه الدولة من قوة نقدية وسلطة قانونية تحكمها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر الفنية للأقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بملكية وسائل النقل الملاحة أو حجم الانتاج الصناعي للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.

لعلم هذا التوجه الجديد أضخم التأثير التناهيل أمام السلطة النقدية للدولة يمكن في السهر على تطبيق سياسة نقدية أكثر فاعلية وتليرأ على التغيرات الاقتصادية، قلم تحد السياسة النقدية مجرد همسان تتحقق مزاجاً التشريعات النقدية، على العكس أصبحت مسؤولية مباشرة من تحقيق التوازن والاستقرار النقدي، مما جعلها تمارس كل الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها، بحيث أصبحت تمثل أحد مظاهر السلطة الاقتصادية العامة.



دواتع لتنويع الاقتصاد العراقي

مع التأكيد على اسعار المواد الخام في الأسواق العالمية ومن بينها النفط سلباً تزولاً من شأنه أن يضاف إلى الأعباء التي تقليل كاهل الاقتصاد العراقي بالتزامن مع التحديات الداخلية، ومع ذلك كان هناك في البنك المركزي العراقي شجاعة في ان تنظر لهذه التحديات على أنها فرص من شأنها ان تفعي بما إلى بناء قاعدة اقتصادي متوازن لا يكتفي بالاعتماد على القطاع النفطي، وتحقيقاً لهذه الغاية فقد بين البنك إطار عمل متكامل مبنى على العمل الدروبي من أجل تعزيز هوكيل الاقتصادي بعد الاستقرار المالي والنقدي تم من خلاله إحداث ترتيب الأولويات وتوظيف كل المطارات في سبيل الوصول للabilitat المسألة.

إطار عمل للاستقرار المالي

ان الاعتماد الشديد على تعافي الاقتصاد العالمي وارتفاع أسعار النفط في توفير التكفلات التمويلية يشكل نقطة ضعف خارجي خطيرة وإنما حدث وجعلت منابع التمويل أكثر، فقد ينطلق الانكماش في أجهزة الناتج المحلي وتزداد البطالة خلال السنوات القادمة أكثر مما هو متوقع ومن شأن ذلك أن يشكل ضعفاً على المصادر وقطاع الشركات، كما سيخلص صعوديات أداء تتحقق أهداف الموازنة، مما يتطلب إتباع سياسات حقيقة تختلف من صعوديات التمويل الخارجي وتدعم إجراءات تصحيح محسوب للخلل في الحساب الخارجي وتوفير سيولة كافية وتعزز جانبية الاقتصاد العراقي بالنسبة للمستثمرين الخارجيين، واحتياط مساندة ملحوظة من المؤسسات التولية السابقة والمقرضة، وتسهم في حشد وتحصين الموارد الاقتصادية والمصرفية بكفاءة لأغراض الإنفاق وللتكميل بما يحقق معدلات نمو عالية وقابلة للاستقرار وهذا يتطلب وجود نظام مصرفي ومالى منظور، وبالتالي فإن إصلاح القطاع المالي والمصرفي يصل على حلق لائمة مصرافية ومالية سليمة وقادرة على التنافس، وفي الوقت ذاته تعزز الاستقرار المالي والإسراع في تغيرية السوق الاقتصادي، ولعل أن الأهداف الرئيسية للإصلاح تتضمن إصلاح وتحديث أنظمة المدفوعات والمدفعة والتسوية التي يدورها شهتم في تسهيل المنفوعات وتطوير الأسواق المالية وتغيير قدرتها في مجال إدارة السياسة النقدية والعمل على تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في المجتمع عبر وضع ستراتيجيات فاعلة تتضمن حازلاً عاجلة وأخرى متوسطة و طويلة الأجل تهدف إلى استعادة الثقة بما يملأه الاقتصاد العراقي من إمكانات وثروات وموارد كبيرة توجهه للعودة إلى الاستقرار والنمو.

السوق السياسات وتنظيم الأدوار

إن السوق السياسية المقيدة مع سياسات التمويل الحكومي (جبلها إلى جبل مع السياسة المالية) يدعم الإجراءات التالية للاقتصاد الكلى تكون أن إدارة الدين المحفوظ والذى تناهى منهارة مع عمليات وأدوات السياسة المقيدة التي هي من اختصاصات البنك المركزي، وفي نفس الوقت بعد البنك المركزي بذلك الحكومة ومستشارها ووكيلها المالي الذي يوفر مجموعة من الخدمات على المستوى العملي، مثل إدارة الدين العام والعمل كوكيل لإجراء التسوبيات وتسجبل البيانات، لذا فإن البنك المركزي ووزارة المالية يبرران - على حد سواء - أجزاء مختلفة من البيئة العملية للقطاع الحكومي، الأمر الذي يسند بعض المسؤوليات إلى تلك العلاقة باهتمام وجدية تناقض الاختلاف في السياسات والأدوار وما يتمتعون بها من مخاوف اعتماد إجراءات منتصفية يختلف شراؤ اقتصادياً على نطاق واسع، إن تنظيم العلاقة بين البنك المركزي ووزارة المالية وهبة الأوراق المالية على مستوى مماثلة يتطلب تشكيل لجان وجموعات عمل فنية تعمل على تبادل المعلومات والإحصائيات وتقوية التفاعلات التشغيلية اليومية حول وضع السوق العالمي والتوقعات حول الافتراض المالي والمخطط بشقه المحلي والدولي وذلك لتفادي الاختلاف في وجهات النظر بشأن مخاطر السوق والسيطرة وماهي أفضل السبل لمواجهة تكاليف المأمة ، وهي الوقت نفسه هناك تمارين يتم إقطفها من ترسير وتعزيز التنسق مع هذه الجهات لاسيما في خلق سوق كفؤ قادر على توفير إعادة تدوير كرم مناسب من الأموال لتحقيق السيولة اللازمة للمجتمع، ودعم الاستثمارات ذات الأجل المختلفة وتعمل أهمية التعامل بالأوراق المالية لدى المجتمع وتحويلهم إلى مستثمرين فاعلين في الاقتصاد الوطني.

تتمثل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق لرس اقتصادية
حديثة بما يضمن استثماراً كاملاً لموارده، وتنوع مصادره
وتشجيع القطاع الخاص وتنميته.
الدستور العراقي الدائم المادة (٢٥)

الملامح الرئيسية للأهداف الستراتيجية

تم وضع الخطة الستراتيجية بما يسجم ومهام وأهداف البنك المركزي والسياسة العامة للحكومة العراقية التي تضمنها المحور الثالث من البرنامج الحكومي الذي أشار إلى خلق بيئة داعمة للتحول من الاقتصاد شمولي مخطط إلى الاقتصاد السوق ، والتي ستساهم في تحويل البنك المركزي العراقي إلى بنك رائد في مجال رسم سياسات للاقتصادية رسمية تعنى بتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، ويتنبأ بمصداقية وفعالية بما يحقق لذة الشعب والحكومة، والأطراف الخارجية الأخرى .

الملامح الرئيسية للأهداف الستراتيجية (٢٠٢٠ - ٢٠٦١)

- عملت إدارة البنك على وضع إطار عمل يحظر الأقصاء ويعزز الاستقرار المالي والنقدى بما يكفل تحقيق الرخاء للمجتمع العراقي ويدعم التهross والارتقاء بالقطاع المالى بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص لتقدم خدمات مصرفية متقدمة، تضاهى مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة، من خلال التركيز على تهيئة بيئة تنمية سليمة وقوية، تتناسب مع ما تشهده المرحلة الحالية من تحديات ، على وفق منظور مستقبلى عام لتنظيمات البنك على المدى المتوسط والمتوسط، تضمننا سياسة الرؤوية المستقبلية وتحديد الأهداف الرئيسة والمرحلية والتكتيكية لتنمية البنك الأولى للبنك ومؤشرات الأداء الرئيسة الكمية وال النوعية والالتزامة لقياس مدى تحقق هذه الأهداف.
- وخصوصاً يمكن إجمال أهم الملامح الرئيسة للأهداف الستراتيجية للبنك (٢٠٢٠ - ٢٠٦١) بالآتي :
- تعزيز مبادئ المساءلة والشفافية وإرساء نظم الحكم فى القطاع المصرفي العراقي وموكبة التطورات الدولية في ما يتعلق في هذا الإطار.
 - تعزيز الشمول المالى بشكل متز� من خلال تحسين وصول الخدمات المصرفية إلى جميع شرائح المجتمع العراقي وتوفير البنية التحتية اللازمة ونشر الشفالة المالية والمصرفية.
 - توسيع نطاق الإشراف الاحترازى وتحديث التعليمات والضوابط وتطوير النظم المالية والإدارية واللوجست والتعليمات.
 - ضبط الكثافة النقدية من خلال تفعيل هكلة أسعار الفائدة وتقليل دور سعر الصرف في عجلات التغير للسوق النقدية.
- تطوير وسائل الاتصال وتقديم خدمات مصرفية متقدمة تزدزد من احتمالات بروز قادة ستراتيجيون مؤثرين، والمحافظة على القرارات الجهرية واستثمارها ، وتطوير التقنية التخطيمية الراغبة للمارسات الأخلاقية في البنك والقطاع المصرفي على حد سواء.
- تطوير واستحادات تقم رقابية ونظم المدفوعات لتطوير الأدوات والأنظمة الرقابية، واليات العمل الهادفة إلى تسهيل عملية التواصل واستخدامها كأدوات لتعزيز مثابة واستقرار القطاع المصرفي.
- تطوير البنية التخطيمية للبنك المركزي واستحداث قسم جديدة ولجان تخصصية داعمة .
- تجنب القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال ووضع الأطر والإجراءات التي يبغى على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى اتخاذها تجاهها تحرطاً لمنع وفروع هذا النوع من الجرائم.
- دعم التمويل الأصغر والمتوسط مما يعزز القطاع البنياتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تمثل فرة رئيسية محركة للاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل.
- تهيئة بيئة تعلية سليمة وقوية، تكون كفيلة بالتهross والارتقاء بالقطاع المالى بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص لتقدم خدمات مصرفية متقدمة، تضاهى مثيلاتها في العديد من الدول المتقدمة.
- حماية العمالء ووضع الأسس والضوابط والمعايير الازمة لحماية عمالء المؤسسات المالية من الفشل والاستغلال والتغيير وضمان جودة الخدمات المالية المتقدمة.
- تعزيز التكامل النقدي والمالى بما في ذلك سوق رأس المال والمؤسسات المصرفية والاستثمارية وشركات التأمين .
- تطوير رأس المال البشري وتقديم وتطوير برامج تدريب متقدمة تزدزد من احتمالات بروز عاملات التغيير مؤثرين، والمحافظة على القرارات الجهرية واستثمارها ، وتطوير التقنية التخطيمية الراغبة للمارسات الأخلاقية في البنك والقطاع المصرفي على حد سواء.

الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية

رؤيتنا

أداء متميز للإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والازدهار للمواطنين

رسالتنا

- تبني سياسة نقدية كفؤة تتطلب من حقيقة أن الاستقرار العام للأسعار يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق نمو مستدام، وعنصراً محورياً في الاقتصاد الكلي، وعامل رئيسياً في توفير بيئة ملائمة للاستثمار، وحماية القوة الشرائية للمواطنين.
- بناء حوكمة مؤسساتية كفؤة للقطاع المالي وتشغل أنظمة دفع متوانمة مع أفضل الممارسات العالمية.
- تطبيق سياسة رقابية احترازية فعالة من خلال تحليل وتقدير وتقليل المخاطر.
- الارتقاء باداء البنك المركزي باستخدام الممارسات الإدارية الحديثة وأفضل التقنيات في تحقيق الأهداف.

قيمينا المؤسسية

العدالة والمساواة التزاهة والشفافية الابداع والابتكار في العمل الولاء الوظيفي العمل بروح الفريق

الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

- ١ - بناء أسلوب منفتح لاتخاذ القرارات.
- ٢ - تعزيز العلاقات المؤسسة.
- ٣ - تنشيط التعاون الدولي.



الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي

- ١ - تأمين إدارة الاستقرار المالي.
- ٢ - تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة.
- ٣ - حماية النظام المالي.
- ٤ - تأمين مكتب المعلومات الاقتصادية.
- ٥ - تعزيز التضليل المالي.
 - أ - التمويل الأصفر.
 - ب - حماية المستهلك.
- ٦ - استقرار سعر الصرف.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

- ١ - تطوير التنظيم المصرفي.

- أ - بناء إطار الحوكمة.
 - ب - تعزيز معايير الإصلاح والشفافية.
 - ٢ - دعم وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.
 - ٣ - إنشاء مؤسسة لضمان الودائع.
 - ٤ - الإسهام في تطوير الأسواق المالية.
 - ٥ - تنشيط سوق الدين الحكومي.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي

- ١ - تطوير قطاع الرقابة والإشراف.
- ٢ - تعزيز انتظام البنية التنظيمية.
- ٣ - تطوير هيكل التنظيم والعمليات.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير أناس المال البشري

- ١ - الموارد البشرية في البنك.
- ٢ - الموارد البشرية في القطاع المصرفي.

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتحقيق الاستقرار المالي

يوفّر قانون البنك المركزي العراقي استقلالاً قانونياً تاماً له وتقويضاً واضحاً للسعى لتحقيق استقرار الأسعار وسلطات رقابية فعالة لتنفيذ جميع المتطلبات الواردة في قانون المصارف العراقي، كما يعكس البنك المركزي دور الحكومة في التنشيط المالي والاقتصادي من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق، وضبط المسماة النقبية، وتوجيه الموارد ومحاجلات الاتصال نحو الاستخدام الأمثل والفعال على وفق الإمكانات المتاحة للدول، وبإصدار الأوراق النقدية، والمحافظة على مستويات الدخول والأسعار، ومراعاة أسعار التسرب، واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية والعملية عموماً مستعيناً بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء، والعمل لهذه المهام على وفق ما جاء في مواد قانونه رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، وهو بذلك يأخذ دوراً محورياً ومهماً في تحفيز الدولة ويسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية (المالية - الاقتصادية - الاستثمارية - التجارية - الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل.

٢. تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر

حرص البنك المركزي على وضع نظر ثقابية والإشراف المصرفي بهدف حماية المخاطر وسلامة النظام المالي فيها وضمان كفاءته بما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات البيئية المتغيرة والمتقدمة ، ليكون هناك نظام مالي ومحترف في سليم ومحلي ويعيد عن الازمات يعمل ويراقب على وفق أفضل المعايير والمسارات التولية الصادرة عن لجنة بائز للرقابة المصرفية .

لدعم الاستقرار المالي بشكل استباقي ولتعزيز دور البنك المركزي في الحد من المخاطر النظمية وإتخاذ الإجراءات التحotive على المستويين الكلي والجزئي المدعمة بضم مناسبة للإنذار المبكر للتلاقي مع متغيرات البيئة الاقتصادية ولعرض مواجهة الأزمات المختلفة حرص البنك ضمن ستر الوجهة على الشاهد إدارة للاستقرار المالي وتقدير المخاطر وتولي تقييم تقليل الضغف التي تؤثر على النظام المالي وتحديد ومتتابعة التحركات اللازمة لمواجهتها كما ستكون هذه الإدارة بمثابة بوابة لمجلس الاستقرار المالي من خلال إبهامها في دفع التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المسؤولة عن الاستقرار المالي وكتلتي وجهات نظر ستر الوجهة مشتركة لأدوار تلك الجهات في رسم السياسات ووضع التوجيهات وصياغة خطة الطوارئ لإدارة الأزمات والتطلب على الأجهزة ذات المالي.



كما يهدف عمل الادارة بصورة عامة إلى تطوير السياسات والأدوات ، وتبادل الخبرات والتجارب مع المنظمات الدولية والشكوكات النظرية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، والإسهام كذلك في تعزيز الوعي بقضايا الاستقرار المالي من خلال عدد ندوات وورش عمل واعداد المؤوث والدراسات وإصدار التقارير الدورية بخصوص ذلك.

٢. حماية النظام المالي

يهدف تجنب القطاع المصرفي بشكل خاص والاقتصاد العراقي بشكل عام الآثار السلبية لجرائم غسل الأموال، من خلال مخالفة قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على شكل مستحدثات العمل المصرفي على السلطة الدولية في السنوات الأخيرة وما يتطلبه من إجراءات رادعة لمكافحة جرائم غسل الأموال التي تهدى الاستقرار المالي للدول وإنهيار أجهزتها المصرفية، وينظم القانون مفاهيم وإجراءات ومصادر وعقوبات غسل الأموال، كما يتيح القانون الأطر والإجراءات التي يبني على المصارف، والمؤسسات المالية الأخرى الخلاص تحركاً لمنع وقوع هذا النوع من الجرائم.

٤. تأسيس مكتب المعلومات الائتمانية

على وفق منهج الاحتراز الكلي وبهدف مساعدة المصارف على احتكار عملياتها بدرجة عالية من الثقة والمهنية ، وتلخيص المعايير الائتمانية تم وضع مبادرة بناء قائمة بيانات جيدة ومتغيرة تشمل مجموعة من الأنظمة الآلية وتكون متاحة للاستخدام من قبل جميع المصارف ويزغر المكتب قائمة بيانات يتم فيها تجميع بيانات مالية وشخصية حول المفترضين وكفاليتهم، لبعن إمكانية الحصول عن التاريخ الائتماني لأى عميل بهما كان حجم الائتمان الممنوح له ، مما يحد من مخاطر الائتمان ويجعل المصارف ومؤسسـت الإقراض المتخصصة أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة.

٥. تعزيز الشمول المالي

بعد إعمال الخدمات المالية وكثرة أساسية لتحقيق الرخاء المشترك وعنصـر آخر محفزاً للحد من الفقر وبهدف تعزيز الانشـدال المالي في العراق إلى تمكن الشرائح الاجتماعية كافة من الوصول إلى الخدمات المصرفية وإتاحة فرص الحصول على الخدمات الأساسية التي يقدّمها النظام المالي الرسمي للجميع، ستعمل على تحقيق ذلك من خلال وضع أهداف وإنصـاحات ملحوظة يقودها البنك من خلال استخدام التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لإحداث تحولات جوهرية في نمـاج الأصول، ومن خلال المعايـرات المشتركة مع القطاعين العام والخاص التي تهدف إلى تفعـل الجهد نحو مفهـوم الشـمول المـالي الذي يمكن الشـرائح الاجتماعية الأكثر فـقرـا



أ. التمويل الأصغر

باعتبار التمويل الأصغر آلية من الآليات ملائمة للفقر وتتمكن الفقراء من الحصول على مجموعة من الخدمات المالية ليبعث شرودات سعري تزيد من المداخلات الفردية وترد الاقتصاد بالمردود من فرص العمل، وتختنق من المستويات المعيشية وتتضيق دائرة الفقر وتعمل على حسم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الاقتصادي الرسمي ، ونحن في البنك المركزي العراقي نعي عدم إمكانية القطاع المصرفي العراقي (بوضعه الحالي) على القيام بهذه المهمة بشكل منفصل، لذا تم وضع مبادرة منفصلة ضمن الخطط المستقبلية للبنك المركزي تهدف إلى ترسیخ ثلاثة التمويل الأصغر وتحقيق المطلوب لبناء نظام مصري شامل يستوعب الشريحة النشطة اقتصادياً وغير القدرة على الوصول والانفصال عن التمويل التقليدي لدى المؤسسات المصرفية أخذين في الاعتبار العوامل السالبة المرتبطة بالطلب على الفروض على رفق الصيغة المصرفية التقليدية كون أن الكثير من الشرائح المستهدفة تقع ضمن شريحة المستهلكين نتيجة الظروف الأهلية والسياسية ، وهو ملخص حالة من الحراك الاجتماعي المستمر شاعفت جانب الطلبات، حيث هجرت مجموعات سكانية يكللها مما أدى إلى خروجهما من الاقتصاد الرسمي كمتحججين ومزارعين وحرافيين إلى الاقتصاد غير الرسمي، كيارة متلوذين غير مستقرتين على صعيد موقع العمل والسكن. الأمر الذي يمكن سلباً على جاهزية تلك الشريحة للوصول إلى الخدمات المصرفية بالإضافة إلى ضعف الوعي المصرفي والاشتغال وارتفاعه هذه الشريحة ب乏力ة الدعم والمعونات الحكومية وغير الحكومية وعدم القدرة على تنظيم الفرد والجماعي لاستفادة من التمويل المصرفي المنظم وذلك لغرض أعمالهم في القطاع غير الرسمي الذي لا يتوافق مع أسس وضوابط التمويل الأصغر في القطاع المصرفي الحالي .

بـ. حماية المستهلك المالي

في إطار تعزيز جهود البنك المركزي الرامية إلى حماية عملاء القطاع المصرفي العراقي وخلق علاقة توازنية في ما بين البنوك وعملائها، ودمج ذلك بالشمول المالي وسياسات التثقيف والتوعية المالية بسعي البنك ضمن خططه المستقبلية إلى بلورة إطار عام لمفهوم حماية العملاء مع التركيز على قطاع المصارف بما ين乎هم في تعزيز الأهداف الرقابية الناجعة للاستقرار المالي من خلال إعداد الأطر القانونية ومساعدة المبادرات العامة والتنظيمات



والتجهيزات إلى القطاع المصرفي التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة تحظى حقوق العمالء بهدف تعزيزدور الرقابي، وسيتم استخدام قسم يعنى بحماية العمالء وتلقي الشكاوى والمقترفات ومتابعة مدى الالتزام المصارف بالتعليمات والضوابط الصادرة عن البنك المركزي كما سيتولى عملية نشر الوهي المصرفي وترسيخ ثقافة حماية العمالء وتعزيز الممارسات المهنية لدى مزودي الخدمات المالية.

٦. استقرار سعر الصرف

بعد سعر الصرف العنصر المحوري في الاقتصاد المالي وذا أهمية في معالجة الاختلالات التي تحدث في ميزان المدفوعات ويدعى من أولويات السياسة النقدية للبنك المركزي لكنه يؤدي إلى بيئة ملائمة للاستثمار فضلاً عن ذلك الاستقرار في المستوى العام للأسعار. ومن الجيد التاكيد بأنه لا يمكن طلبواة النقدية ودعاها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف العملة الوطنية ، لأن ذلك سيصاح له استنزاف لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الصعبة، حيث يعود ذلك إلى الدها الاقتصادي المتصل بتفاعل قوى العرض والطلب على العملة الوطنية. فالسياسات الاقتصادية يجب أن تتجه بشكل متناسب مع السياسة النقدية لدعم العملة الوطنية من خلال تشجيع الاستثمار ورفع الإنفاقية ومستوى المصادرات.

الهدف стратегي الثاني: تعزيز وقوية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

تعزيل وتنمية الجهاز المصرفي بما يمكنه من استكمال دور المؤسسات الاقتصادية والتقنية في دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال تعزيز المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، دعم قطاع الصناعة، الإسهام في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية، مساندة قطاع الأعمال، دعم العملية الانتخابية وتطوير التجارة الخارجية، التوسع في الخدمات الشخصية للعملاء، توفير التمويل الاستثماري لغير أراضي التنمية والخدمة، جذب الاستثمارات الخارجية، لذا فقد تضمن الهدف стратегي الثاني عدداً من المبادرات والخطط من أجل تنمية وتعزيز هذا القطاع.

١. تطوير التنظيم في القطاع المصرفي

أما الثاني أن تشكل المصارف إحدى أدوات التغيير والضغط الأساسية باتجاه تبني وتطبيق مفاهيم ومبادئ الحوكمة من قبل الشركات باعتبار المصرف هي المرآة الرئيسية للسلوك.



أ. بناء إطار للحوكمة

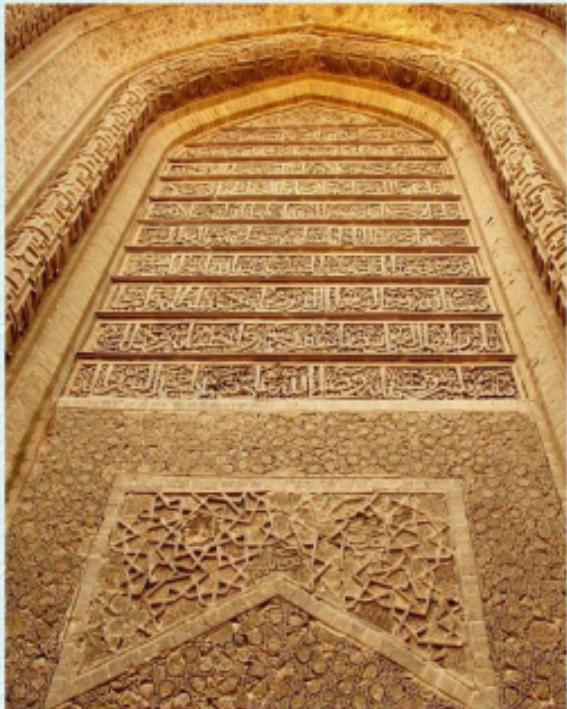
لأهمية تعزيز نظم الحوكمة في القطاع المصرفي ومواكبة التطورات الدولية في تطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، ركزت الخطة على تطبيق مبادئ الحكم الجيد من خلال إدخال التطورات الهيكличية والتشريعية والرقابية التي تهدف إلى تتحقق السلامة المصرفية والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفى بالاستناد من ممارسات حوكمة الشركات التي تتصل في مرافق الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة مؤلاء بالأطراف الخارجية، لذا عمل البنك المركزي على وضع استراتيجية ملحوظة لتعزيز حوكمة الشركات من خلال محورين: الأول أن تكون المصارف (باعتبارها شركات مساهمة) رائدة في مجال حوكمة الشركات من خلال تبني وتطبيق مبادئ ومفاهيم حوكمة الشركات.

بـ. تعزيز ممارسات الإفصاح والشفافية

في إطار تعزيز الإفصاح والشفافية في الجهاز المركزي ي العمل البنك على إلزام المصارف بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية والإفصاح العالمي كما يتبعون على المصارف توفير جميع المعلومات المتعلقة بالخدمات والمنتجات التي تقدمها عملياتها، على أن تقسم هذه المعلومات بالوضوح وسهولة التفهم والبساطة والدقّة، بما يكفل إثلاع العلاء على المزايا والمختلف دون أن يترتب على ذلك أي نوع من التضليل وعلى الا يتحمل العلاء هذه في سبيل الحصول على تلك الخدمات، ويتمين على البنك مراعاة أن تشمل المعلومات التي تقدمها للعلاء إيضاح حقوق ومسؤوليات هؤلاء العلاء، وتقسيم الأسعار والعمولات والرسوم التي يقتاضها كل مصرف نظير كل خدمة لمنتج، وكذلك إيضاح المزايا والمختلف المرتبطة بها وإلية إيهام العلالة وما يترتب عليها بما يسهل على العلاء اتخاذ القرار لهم ويجب أن تكون النصائح المقيدة للعمل تتناسب مع قدراته وابتكاره وادهاته المالية، وفي ضوء ما ذكره من يترجح ب شأن تلك المنتجات والخدمات ومراعاة أن تتناسب هذه النصائح بالصدقية التي تتشعب العلاء على تقديم معلومات صحيحة ودقيقة عن أوضاعهم المصارف، كما سيتم إلزام المصارف إعداد سياسات للتسلية واستئمارية مكتوبة معتمدة من قبل مجلس إدارةها.

٢. دعم وتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية

تشهد صناعة الصيرفة الإسلامية انتشاراً واسعاً امتد إلى العديد من المراكز المالية العالمية التي استشرت في هذا المجال، وبعكس هذا الانتشار زيادة الاهتمام بالمنتجات والخدمات المالية الإسلامية، كما فرضت البنوك الإسلامية وأعمالاً جديداً على السوق المصرافية العالمية وأقامت مصالحات "المشاركة" و"السكنك" و"الشراكة" وفروع البنوك الغربية وأسّطاعت البنوك الإسلامية أن تطرح مفهوماً جديداً في التعاملات المصرفية، مما فإن هدف بناء وتطوير صناعة الصيرفة الإسلامية في العراق يعده جزءاً أساسياً من محاور خطط البنك للأعوام الخمسة المقبلة، وذلك لأهمية المنتجات والخدمات التي توجه عنها في تنمية سوق رأس المال وتحريك السياسة النقدية غير المركزة على المقدمة التي شتم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية من خلال استثمارها المباشر في المجالات ذات العلاقة بالاقتصاد الممكّن، مثل إنتاج السلع والخدمات والتجارة، بالإضافة إلى إسهامها في الاستقرار المالي كون أن نظام التمويل الإسلامي يمتاز بالأمن ضد اهتزازات السوق الناجمة عن وهمية رؤوس الأموال ويتمنع بقدرة عالية على الانتاجية وتنوع السوق المحلي.



٣. إنشاء مؤسسة لضمان الودائع

من أجل حماية صغار المودعين وتعزيز الاستقرار المالي في يهدف البنك ضمن ستر تجويهه إلى إنشاء مؤسسة لضمان الودائع حيث يمثل إنشاء هذه المؤسسة ركناً أساسياً من أركان شبكة الأمان العالمي، وبهدف الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال يسعى البنك للاعتماد على المؤسسة الدولية لضمان الودائع (ADI) لتكوين مؤسسة رصينة قادرة على ضمانة المودعين وبالخصوص السعاف منهم على سلامتهم مالياً.

٤. الإسهام في تطوير الأسواق المالية

تجسيداً لتكامل العلاقة بين النظم المالي والمصرفي وقطاع سوق رأس المال يسعى البنك المركزي إلى تطوير آفاق التعاون المشترك مع هيئة الأوراق المالية (سوق العراق للأوراق المالية ومركز الإيداع) ووزارة المالية بهدف تطوير الأسواق المالية عموماً وسوق الدين الحكومي بشكل خاص مما يعزز مرمونة أسواق الدين ويطلع مسداره ويتوجه المستثمرين الوصول إلى طيف واسع ومتعدد من الموجودات المالية التي تختلف من حيث درجة المخاطر ومواعيد الاستحقاق بالإضافة إلى تنويع مصادر التمويل وخفض كلفة الاقتراض، ولما كانحظى به أهمية تطوير أسواق أدوات الدين بشكل عام و الدين الحكومي بشكل خاص بأهمية في هذه المرحلة في سوء التحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد العراقي في ظل الازمات التنموية المتزايدة ، كما يُعد تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية حجر الزاوية أو العتبة الأولى في محوار إصلاح وتطوير قطاعات التمويل المحلية.

أ. تنشيط سوق الدين الحكومي

على وفق الوظائف الممتحدة التي يمكن أن تحققها أسواق محلية شاملة وكفوءة للأوراق المالية الحكومية سواء على صعيد الاستقرار المالي أو تحرير الفعاليات المالية ودعم منتج السياسة النقدية، ترمي الخطوة استراتيجياً إلى إطلاق جزءة من المبادرات المحفزة التي تتجسد بوجه خاص في دعم وتنمية إصدارات مرجعية من الأوراق المالية الحكومية وتنشيط الوسطاء المصرفية والإسهام في تعزيز وتوسيع مستلزمات البنية التحتية للسلمة سواء في ما يتعلق بالأنظمة للتداول ونشر المعلومات أو في ما يتعلق بتفصيص مدة التسوية والإجراءات المرتبطة بها، كما سيتم العمل على معالجة ضعف وشيخ سبيولة الأسواق الثانية ودعم قدراتها على لعب



الهدف الاستراتيجي الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي للبنك المركزي

١. تطوير قطاع الرقابة والأشراف

اكتسب موضوع الرقابة المصرفية اهتماماً على ضوء التطورات والتغيرات اليبية والمصرفية المستجدة والمتعددة من أجل تلافي الأزمات والمشكل، وقد حرص البنك المركزي ضمن مسؤوليته على وضع نظم للرقابة والإشراف المصرفى تحسن استقرار وسلامة النظام المالى فيها وضمان كفاءة بما ينال مع تلك التغيرات والمستجدات اليبية من خلال اعتماد المعايير والمؤشرات التي تتمثل بمتذبذبات أساسية للعمل المصرى في تحمل المخاطر وتحجب الأزمات والأخذ بتنزيل الأعذار المتغيرات الجديدة التي تهدىء مهوررات لذاته المصرى وحيثى السياسات المصرفية فى الاتصال والاستثمار والسيولة ورأس المال وأعتماد الإدارة الرشيدة والتبييق الجيد والقطلى لهذه المعايير لضمان الاستقرار المالى للدول والمحافظة على سلامتها نظمها المالية والمصرفية وأهمها ضمان وجود نظام مصرى في قوى وأمن وفعال من خلال تطوير قطاع الرقابة والإشراف بما يوكله ليكون ذرا على تلك الرقابة المصرفية بذلك من مهم الرقابة بالالتزام إلى جميع الرقابة المعتمد على المعايير، وفي ذات الوقت تطوير نظام إدارة المعلومات لضمان نوعية وحسن توفير البيانات المطلوبة.

٢. تعزيز استكمال البنية التحتية

في خضم التطورات المشارقة في البيادى والأشعة المتعلقة بالبنية التحتية لقطاع المالى وترابط الاهتمام بقضايا الاستقرار والشمول المالى صل البنك المركزي في خطته الاستراتيجية على تطوير نظم الدفع والتسوية بما ينالك مع هذه المستجدات ويتماشى مع تطور متطلبات التطوير والإشراف على هذه الأنشطة ويدعم قضايا تعزيز الشمول والاستقرار المالى في الاقتصاد العراقي تناهيك مما تستنده تلك النفع من أهمية كونها أحدى الركائز الأساسية الثلاثة التي تقوم عليها وظائف البنك المركزي ، وذلك على وفق تعريف تلك التسويات التولى وتلك الركائز هي السياسة النقدية، والرقابة على البنوك، ونظم الدفع، وذلك بسب ما تسمى به هذه البنية الأساسية في تحقيق الاستقرار المالى الفائق على مبدأى السالمة والكافحة لأنظمة الدفع المختلفة بالإضافة إلى توفير خدمات وأنشطة دفع مناسبة لتبلي احتياجات مستخدميها مع

التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضى المستخدمين كافة ، والعمل على توفير ما يستلزم ذلك من فتح قنوات للتواصل وتبادل الخبرات مع السلطات المحلية والبنوك الطيرية بما يسمى في الخارج وتفعيل هذه المبادرة.

٣. تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات

لمواكبة التغيرات في مهام البنك المركزي في جميع دول العالم ثبتت إدارة البنك المركزي مشروع تطوير التعليم والعمليات من خلال تطوير هيكل تعليمي سليم وموحد شغلي يراعى التسلسلات التنظيمية كافة الذي تحكمه سياسات وأوضاعه تعنى شفافية ووظائف البنك كلية، ويحصل هذه السياسات لإجراءات عمل ميسنة تحدد احتياجات البنك للموارد البشرية وغيرها من التجهيزات عدداً ونوعاً مع تحديد واضح للصلاحيات بالإضافة إلى إعداد سياسات وأجراءات العمل وتوريقها ومتانة تحدياتها ودراسة تأثيرها على الخدمة ودرجة تقييمها لمتطلبات العملاء .

كما سليم وضع وتطوير ضوابط اختيار العاملين التي تعد عملية مكملة للوصول إلى تنظيم أمثل و عمليات تشغيلية كثيرة للبرامج والأنشطة القائمة والمحدثة بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية الملائمة للعمل على وفق ذلك .



الهدف الاستراتيجي الرابع : تطوير رأس المال البشري

انطلاقاً من رؤية البنك المركزي العراقي في تحقيق الأداء المتميز فقد ركزت ستراتيجيته على تطوير الموارد البشرية العاملة في البنك المركزي ومؤسسات القطاع المالي المحلية نظرًا لما يمثله الاستثمار في رأس المال البشري من ركيزة أساسية في بناء القرارات والطاقات القدرة على تحقيق الأداء المتميز، وفي هذا الصدد فإن الإدارة العليا ستلبي للسنوات القادمة مسؤوليتها التゆيم المستمر لتحسين البنك وموظفي مؤسسات القطاع المالي الحكومية وغير الحكومية بشكل ديناميكي يستجيب لكل التطورات التي تحصل في النشاط المصرفي ويراعي التطورات التكنولوجية. إن تنفيذ هذه الستراتيجية سيتم من خلال مجموعة من المعايير التي سيأخذها على عاتقها تنفيذها على المعهدية الداخلي (الذي يشمل منسوبي البنك المركزي) والخارجي (الذي يشمل موظفي مؤسسات القطاع المالي الحكومية وغير الحكومية).

١. الموارد البشرية في البنك المركزي

على وفق متطلبات سوق العمل المصرفي وبهدف تطوير أداء العاملين وبناء شخصيات فريدة قادرة على الانكماش، لذا فقد ركزت ستراتيجية البنك المركزي في هذا الصدد على تعزيز دور مركز التراسات والمجموعات المصرفية في إقامة الدورات والبرامج التربوية لموظفي المصارف المحلية وشركات الاستثمار المالي وشركات المصرفية على وفق خطة تدريبية مدروسة تلبى اهم الاحتياجات التربوية مع احداث التقنيات والمهارات العلمية في القطاع المالي بما يرفع من كفاءة العاملين في تلك المؤسسات المالية بشكل ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المالية التي تقدمها إلى الجمهور وعلى جودة الإخلاص المالي الذي يعزز من ثقة السوق بذلك المؤسسات ويرفع من كفاءة العملية التمويلية.



على الصعيد الداخلي يتم تطوير خطة تدريبية شاملة ترتكز على تطوير مهارات منسوبي البنك على وفق الاحتياجات التربوية التي تحدى باستخدام مسفلة الكتابة، كما ستترك العصالة الستراتيجية على الارتفاع بجودة عمل البنك من خلال برامج تدريبية عن أسلمة الجودة الشاملة (إيزو) مع التركيز على البرامج التربوية الخاصة بمؤسسات أسلمة الجودة التي تدخل في سلسلة التشغيل كنظام إدارة امن المعلومات ISO 27000 ونظام النبي التحتية لتكنولوجيا المعلومات 20000 ISO، حيث ان من ال自然而 ان يؤدي تطبيق هذين النظمتين الى تعزيز اجراءات عملية المعلومات في الظروف الاصعبية والطارئة وتقويم بينة العمل الالكترونية بما يرفع من جودة وكمادة اداء العاملين، بالإضافة إلى البرامج الخاصة وإدارة استمرارية العمل ومعابر المساحة الدولية والتفتيق الدولي والمعايير الخاصة بالتصورفة الإسلامية ومكافحة غسل الأموال علاوة على متطلبات بازل ومعابر كاشز، كما سيحصل البنك على شهادة قدرات موظفيه من خلال السعي لحصولهم على شهادات مهنية متخصصة في مختلف الاختصاصات.

٢. الموارد البشرية في القطاع المصرفي

في إطار اهتمام البنك المركزي بمراقبة المستجدات العالمية في المجال المصرفي، فقد حرص على الارتفاع بمحور التدريب وتقليل البرامج المتخصصة في المجالات المصرفية كلية العاملين في القطاع المصرفي لتقليم النجومه بين المعرفة الأكademie والتاهيل المهني

الهدف الاستراتيجي الخامس: تفعيل وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

إن النجاح في تحقيق إنجازات على مستوى الإصلاح الاقتصادي يتطلب إتخاذ مجموعة من التدابير وعقد شراكات استراتيجية مع جميع الأطراف المعنية والموزعة في عملية الإصلاح على الصعدتين الرسمى في القطاع الحكومى من وزارات وهيئات حكومية وغير الرسمية فى القطاع الخاص من منظمات مهنية ومؤسسات المجتمع المدنى والمؤسسات الإعلامية بالإضافة إلى الشراكات على المستوى الدولي مع الهيئات الدولية والبنوك internationale. مع التأكيد على أن لها من هذه التدابير يجب أن لا تغرس استقلالية البنك المركزى للخсс فى ما يتعلق بالسياسة النقدية.

١. بناء أساس متينة لاتخاذ القرارات

يسعى البنك إلى تعزيز دوره الاستشاري للحكومة من خلال تطوير وبناء قاعدة بيانات رصينة وموثوقة لتقييم الأحصائيات وتحليل البيانات وإصدار التقارير والدراسات ذات المعلومات الأساسية التي تدعم إدارة البنك في تقديم الشورة الاقتصادية المؤوثة والمناسبة لصياغة القرار الاقتصادي التي تقع ضمن نطاق عمله بما يسهم في التنمية الاقتصادية.

٢. تعزيز العلاقات المؤسسية

بهدف تعزيز التعاون المشترك بين البنك المركزى والمؤسسات الحكومية ي يعمل البنك على إتخاذ مجموعة من التدابير تضمن لتعزيز التسبيق مع هذه الجهات على عدة مستويات من خلال تأسيس مجلس تنسيق للمؤسسات المالية والتقنية وتشكيل مجموعات العمل الفنية واعداد وضياعنة مذكرة تفاهم وتشكل لجان عمل ولجان استشارية تعمل على إدارة الفعاليات التشغيلية وتعزيز التواصل وتسيير الأدوار وتبادل وجهات النظر (على سبيل المثال) حول وضع الأسواق المالية والتوقعات والخطط الحالية والمستقبلية حول الاقتراض المحلي والدولي وأفضل السبل لمواجهة تحالف الفائدة وتحديد الرؤى حول مخاطر السوق والسوقية.

٣. تنشيط التعاون الخارجى

يهدف البنك المركزى إلى توطيد التعاون الخارجى مع المؤسسات المالية الدولية وتحديد المجالات الوظيفية التي تحتاج إلى بحراز تقديم فيها من أجل الوصول إلى مستوى يشتمل مع النظام الدولى للبنوك المركزية. وبشكل تعاون مستهدف مجموعة واسعة من الأنشطة حيث ستعمل الخطة على تعزيز برنامج تدريب مشتركة مع مراكز التدريب العادة للمنظمات



ملحق الأهداف الأساسية ونقاط العمل



نطاق العمل	الأهداف الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> بناء إطار عمل تنظيمي لوحدة الاستقرار المالي على وفق أفضل الممارسات والمتطلبات الدولية. وضع آلية عمل شاملة لتحقيق الاستقرار المالي تبدأ من إجراءات رصد وتحليل شامل ومستمر للمخاطر ومواظن الصعف المحتملة في النظام المالي في المحاور الآتية: <ul style="list-style-type: none"> - المخاطر المرتبطة بالهيئات الرئية للقطاع المالي كالمزرسست والأسوق المالية. - المخاطر المرتبطة بالبنية التحتية كأنظمة النفع والتسيير والمقاصة. سبعين إطار عمل واضح لسياسة الاستقرار المالي يشتمل على الآليات التعاون الفعال والتسيير بين الجهات المعنية بناء القطاع المالي. تطوير نماذج رياضية لتحديد قدرة النظام المالي على امتصاص تداعيات الأزمات وتصميم وتنفيذ اختبارات التحمل (Stress Testing) بشكل تدريجي. وضع معاشرات لأسعار الأصول بالتعاون مع الدوائر المتخصصة بهدف تقييمها لقياس المخاطر والتزكبات الائتمانية. تصميم واعداد سياسات وآليات تساعد على تحفيز حدوث الأزمات وتحث الفحاذ الكبير للالتزام بإدارتها وحلها. 	<ul style="list-style-type: none"> تأسيس وحدة الاستقرار المالي
<ul style="list-style-type: none"> وضع إطار عمل إشرافي مبني على المخاطر بتوافق مع المعايير الأساسية لبارل ومعايير بازل III. بناء إطار رقابي فعال على القطاع المصرفي والمالي والتركيز على المؤشرات الاحترازية الجزئية والكلية. تطبيق معايير التقييم الموحد على المصادر باستخدام نظام كاميلز (CAMELS) من أجل تقييم وتنظيم المصارف المحلية المهمة. تعزيز التنظيم العربي على المخاطر من خلال تطوير معاشرات تحديد وقياس المخاطر النظمية والإجراءات اللازمة لإدارتها. 	<ul style="list-style-type: none"> تعزيز أنظمة الرقابة الشاملة المعنية على المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> العمل على وضع سترategية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. دعم وتنمية مكتب الإبلاغ عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع إطار عمل تنظيمي على مستوى الجهات الرقابية يدعم ويسهل تطبيق المتطلبات والضوابط الواردة في القانون الجديد. تعديل التعليمات والضوابط والوسائل الإجرائية على وفق متطلبات القانون الجديد بشكل يراعي تحديد لغير وضوحها لمسؤوليات وائرات المؤسسات المالية. حيث المصارف على موافقة وتحديث أنظمة الرقابة والضبط الداخلي التي تعنى بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على وفق متطلبات المعايير الدولية. إنفاذ التأثير و توفير المتطلبات اللازمة للانضمام إلى منظمة لمجومت. السعى للخروج من وضع الصناعة مع مجموعة العمل المالي لشرق الأوسط وشمال أفريقيا FATF إلى وضع التحديث كل عامين. عد مذكرات تفاهم ثنائية مع الوحدات المنظيرة في الدول الأخرى ومع المؤسسات الرقابية ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال. مواكبة التطور التقني في مجال مكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب على وفق المعايير والقوانين المنفذة المعتمدة عالمياً. والعمل على تكاملها مع الأنظمة العالمية والمخطط لإنطلاقها من قبل البنك. 	<ul style="list-style-type: none"> حماية النظم المالي

لقطة العمل	الأهداف الأساسية
<p>تأسیس مکتب المعلومات الائتمانية على وفق أفضل الممارسات الدولية وتحديد المهام والواجبات وصيغ التعامل والتعمون وتعزيز العمل وتوفیر متطلبات الهيئة الحاكمة والممارسة المالية والبشرية الضرورية.</p> <ul style="list-style-type: none"> بناء قاعدة بيانات حديثة ومتقدمة تتضمن مجموعة من الأنظمة الآلية و تكون ملائمة للاستخدام من قبل جميع المصارف. بناء إطار عمل شامل لتجمیع وتخلیق المعلومات الائتمانية عن العملاء في المصارف والمؤسسات المالية كافة وأي شركة مرخص لها من التسهيلات الائتمانية أو الربع بالأجل أو بالتقسيط. تزوید المصارف والمؤسسات المالية والأجهزة في المكتب بالمعلومات الائتمانية التي ترغب فيها والتي تساعدها في تقديم خدماتها الائتمانية وتخليق مخاطر الائتمان. إعداد الضوابط والسياسات الخاصة بفتح تصاريح استخدام المعلومات الائتمانية والعائمه. إعداد وتحديد الهيئات وضوابط تزويد المكتب ببيانات والمعلومات من قبل المصارف والمؤسسات المالية والشركات وتحديثها. 	تأسیس مکتب المعلومات الائتمانية
<p>وضع ستراتيجية وطنية للتمويل المالي.</p> <p>دعم وتطوير الشفافية المالية والمصرفية.</p> <p>تعزيز حلية المستهلك وتحسين العلاقة بين المستهلك والمؤسسات المالية.</p>	تعزيز الشفافية المالي
<p>تأسیس وحدة في البنك المركزي تعنى ببراققة وتطوير قطاع التمويل الأصغر وتوسيع وضع ستراتيجية للتمويل الأصغر في العراق وبناء إطار شرعي، وإنشاء هيكل مناسب يعطي المحاور الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - مراجعة وتطوير التشريعات المصرفية وسياسات البنك المركزي المعتمدة للتمويل الأصغر. - تطوير قاعدة بيانات ومعلومات تقنية مساندة. - تنقیق لشطة التمويل الأصغر بين مختلف الجهات العاملة في هذا القطاع. <p>وضع إطار عمل لتقييم قطاع التمويل الأصغر من خلال إثائق المشاريع المشاركة ومتذبذب التمويل المتعددة التمويل من قبل الحكومة والقطاع الخاص وتحفيز المصارف على تنفيذ مشاركتها في عمليات التمويل الأصغر.</p> <p>وضع أسس مرجعية ومعايير لتقييم الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر غير المصرافية.</p> <p>مراجعة وتطوير إجراءات الإقرار لمن المعول بها في المصارف والمؤسسات المشاركة في توفير خدمات التمويل الأصغر.</p> <p>دراسة وفعّال التمويل الأصغر في العراق وحصر جميع الجهات والمؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الأصغر بهدف توحيد الرؤى.</p> <p>دعم إنشاء مؤسسات متخصصة للتمويل الأصغر غير مصرافية.</p> <p>إعداد برامج تدريب وتطوير لبناء قدرات لموظفي البنك والعاملين ضمن مؤسسات التمويل الأصغر.</p> <p>تصميم حلقات نوعية ودورات تدريبية لاصناعي السياسات والجهات الحكومية المعنية.</p>	تطوير قطاع التمويل الأصغر

الأهداف الأساسية	نقد العمل
<p>تعزيز حماية المستهلك</p>	<ul style="list-style-type: none"> • وضع إطار عمل شامل للسياسات والإجراءات الواجب تطبيقها من قبل البنك للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها العملاء في محل تعاملاتهم المالية على وفق ثلاثة أبعاد أساسية: - بعد التقطيع والتقسيم: ويشمل مجموعة الأسلوب والتطبيقات والمارسات التي تمارسها السلطات الرقابية المعنية في سبيل تعزيز حماية العميل. - بعد التشريع: ويشمل مجموعة التدريجيات والضوابط المنظمة لحقوق العملاء وواجباتهم التي تشكل الإطار اللازم الذي يتعين العمل من خلاله بحيث يتعرضون للمصرف الذي يختار هذه التشريعات لتوقيع العزاءات المفروضة عليهم. - بعد التوعي والتثقيف: ويشمل مجموعة الأنشطة والمارسات التي تستهدف رفع مستوى المعرفة والثقافة المالية المصرفية لغير العاملين بما يرفع من قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب الذي يعزز من أساليب حمايتهم وحصولهم على حقوقهم.
<p>استقرار سعر المصرف</p>	<ul style="list-style-type: none"> • العمل على إعادة هيكلة المؤسسات المالية غير المصرفية خاصمة شركات التمويل ببيع وشراء العملة الأجنبية. • سحب القash النقدي ووضع خطة للتبروات لطلب طبع كميات الأوراق النقدية. • تنويع الأدوات الاستثمارية نوعاً وزماناً وأنشئ عملات جديدة قابلة للتحويل. • تنفيذ قسم التعاضي لتنفيذ عمليات شراء وبيع العملات والأدوات الاستثمارية الأجنبية. • تنفيذ هيكل أسعار المائدة.

الهدف المترابطي الثاني: تعزيز وتنمية القطاع المصرفي والمؤسسات المالية

نقطة العمل	الأهداف الأساسية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ بناء إطار لحركة المصارف من خلال: <ul style="list-style-type: none"> - إعداد دراسة للمقارنة بين متطلبات الحركة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي ومتطلبات بازل للحركة المصرية مع <ul style="list-style-type: none"> - منظومة التثبيعات العراقية التي تحكم النظام المالي والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرقابية كبنك المركزي وسوق الأوراق المالية وسمول الشركات. - إعداد تدليل على لحركة المصارف على وفق أفضل الممارسات الدولية. - إجراء مسح في المصارف كافة لمعرفة مدى تطبيق مبادئ الحركة. - إعداد للواحة الإرشادية للحركة وأصحابها على المصارف كافة. ▪ تعزيز ممارسات الأصاح و الشفافية من خلال : - وضع خطة للتحول التدريجي للمصارف نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والالتزام المصارف كافة بتطبيق تلك المعايير على وفق المدة المحددة في الخطة. - إصدار التعليمات والتوجيهات إلى القطاع المصرفي التي تهدف إلى تعزيز مفهوم الشفافية والإصاح في المعاملات المالية والمصرفية التي تقدمها البنوك إلى مختلف العملاء في جميع القطاعات. 	<p>تطوير التنظيم في القطاع المصرفي</p>

الأهداف الأساسية

دعم وتطوير

الصناعة المصرفية الإسلامية

- دعم وتطوير الأنظمة المحاسبية الخاصة بالمصارف الإسلامية.
- دعم وتحفيز المصارف الإسلامية للتوسيع في أدوات و صيغ التمويل طويلة الأجل وتطوير الأدوات المالية العالمية.
- العمل على تعزيز قطاع المصارف الإسلامية وتشجيع زيادة رؤوس الأموال وتوسيع قاعدة المساهمين لتعزيز قدرتها التنافسية.
- توفير المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تتيح للمصارف التجارية فتح نوافذ أو فروع للمصارف الإسلامية.
- إعداد إطار عمل متكامل للرقابة الشرعية بشكل موحد لجميع المصارف الإسلامية.
- وضع مبادئ توجيهية وسياسات عامة لتطوير السوق العالمي الإسلامي وتوفير آلية ملائمة للبيئة.
- تأمين برامج خاصة للتدريب على الخدمات المصرفية الإسلامية وأنظمة المحاسبة والتدقيق الداخلي.
- وضع معايير احترافية وإعداد التقارير بشأن كفاية رأس المال والملاحة والسيولة تتوافق مع إطار عمل الصيغة الإسلامية.

دعم

إنشاء مؤسسة لضمان الودائع

- إعداد إطار عمل متكامل لإنشاء مؤسسة لضمان الودائع تتضمن المتطلبات التشريعية وحد وتحصيص الموارد الملائمة لذلك.
- لسمعي للانضمام إلى المؤسسة الدولية لضمان الودائع (IADI) بما يساعد على بناء مؤسسة رصيده قادرة على ضمانة المودعين على سلامة أموالهم.

الأهداف الأساسية

الاسهام في تطوير الأسواق المالية

- وضع إطار عمل تنظيمي مشترك بين البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة الأوراق المالية بهدف إلى:
- تسوية نتائج عمليات التداول في السوق المالي من خلال لائحة النفع واستخدام نظام شراء وبيع الأوراق المالية.
- تعريف السوق التأمينية وزيادة كفاءتها من خلال تنشيط سوق التأمينات إعلنة التراخيص على نطاق واسع في سوق مابين المصارف.
- وضع اليات فعالة لتعزيز أنظمة الحفاظ المركزي والتسوية والعمل على التوفيق بين نظام مقاصة وتسويه عمليات تداول الأوراق المالية مع أنظمة المدفوعات.
- دراسة وتقييم وظائف المعاشرة والتسوية المقامة حالياً ومقارنتها بمعايير لجنة بارل لأنظمة المدفوعات والتسويات، للوقوف على مدى استيفائها لمتطلبات الخطة الاستراتيجية.
- إجراء تقييم لمدى امتثال أنظمة التحويلات الدولية في البنك المركزي لمبادئ البنك الدولي ولجنة لنظم المدفوعات والتسويات .
cpss
- توسيع وتنويع قاعدة المستثمرين في أسواق الأوراق المالية الحكومية:
- تحديد المتطلبات اللازمة لتوسيع قاعدة مشاركة المستثمرين في الأسواق الرئيسية والتأمينية.
- تعزيز الشفافية في الكشف عن الأسعار وعمليات التسجيل وتوسيع نطاق أساليب الطرح الأولي.
- دراسة إمكانية تطوير إصدارات مرجعية من الأوراق المالية الحكومية المتقطعة لمدة طويلة تستخدم لـ :
- بناء منظفي عائدات الحكومة.
- تطوير مؤشر لتسخير الأصول والأدوات المالية الأخرى.
- معالجة ظاهرة تشتت أنواع وإصدارات الدين الحكومية عبر دمج وتوحيد هذه الإصدارات في إصدارات محددة ومتوجهة.

- تعزيز سوق الدين الحكومي وحتى وزارة المالية على إعداد ستراتيجية واسحة لإدارة الدين وإصدار رزنامة في بداية كل سنة للاصدار.
- دعم وتطوير إصدارات مرجعية من الأوراق المالية الحكومية وتنشيط الوساطة المصرفية.
- الاسهام في تعزيز و توفير مستلزمات البنية التحتية السليمة في ما يتعلق بالأنظمة التداول ونشر المعلومات.
- توسيع نطاق المشاركة فيها لتشمل شانديق الآخرين والاستثمار (كمسندوق القاعد والتشاركي) وشركات الدين.

تنشيط سوق الدين الحكومي

الهدف المترافق الثالث: تطوير البنية التنظيمية والهيكل التنظيمي لبنك المركزي

نقطة العمل	الأهداف الأساسية
<p align="center">camels</p> <ul style="list-style-type: none"> • إنجاز تقييم عمل المصارف وتسويتها في العراق على وفق نظام camels • تطوير مهام قسم إدارة المخاطر. • تطوير اليات التقييم الميداني المرجح للمخاطر. • اعتماد متطلبات الرقابة الإشرافية في المصارف على وفق مقررات بازل III. • تطوير كودار قسم التقييم الميداني والتكمي من خلال تدريسيهم على أحدث الممارسات الرقابية. • دعم استمرارية العمل على وفق المحاور الآتية: <ul style="list-style-type: none"> - إصدار تعليمات رقابية شاملة خاصة باستمرارية العمل في المصارف على وفق الممارسات الصادرة عن معهد استمرارية العمل في المملكة المتحدة وتوصيات لجنة بازل حول متطلبات استمرارية أعمال المؤسسات المالية والمصرفية. - وضع مستوى الوعي في ما يتعلق باستمرارية الأعمال وأخذها بين الاعتبار عند تحديد العمليات والمشاريع الخاصة بالبنك التكمي. - استقطاب وتطوير طاقم وظيفي يتميز بالخبرة والمعرفة من خلال تدريبات متخصصة على وفق أفضل الممارسات الدولية المعتمدة في هذا المجال. • تنفيذ لائحة الإشراف والرقابة على النطء النفع المملوكة والمداراة من قبل جهات خارجية بوتضمن على ثلاثة محاور أساسية: <ul style="list-style-type: none"> - المتتابعة. - التقييم. - وإحداث التغيير والتطوير. 	<p align="center">تطوير قطاع الرقابة والإشراف</p>
<p align="center">الهيكل التنظيمي والعمليات</p> <ul style="list-style-type: none"> • تطوير هيكل تنظيمي سليم وشمودج تشفيلي يراعي المتطلبات التنظيمية كافة تحكمه سياسات واضحة تغطي شفافات ووظائف البنك كافة. • وضع وتطوير ضوابط اختيار العاملين التي تحد عملية مكملة للرسول إلى تنظيم أمثل وعمليات تشغيلية كثيرة للبرامج والأنشطة القائمة والجديدة. • تطوير نظام إدارة وتنمية الأداء المؤسسي. • تطوير ومراجعة إجراءات العمل المتعددة حسب أنظمة إدارة الجودة والسلامة والمهنية والبنية - ISO 9001-OHSAS 18001 - ISO 14001. 	<p align="center">تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات</p>

الأهداف الأساسية	نقطة العمل
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير مكلنة أصل البنك واعتماد النظام المصرفي الشامل (Core Banking System) لإدارة عمليات البنك المركزي المصريية الأساسية وككل الموارد البشرية بموجب المعايير العالمية ISO 27000 و ISO 20000 . • وضع أهداف ومؤشرات واضحة لقياس الأداء في تشكيلات البنك تطابق بجانب المخرجات (الخدمات المقمنة) من حيث حجم الاتساع وعوئنه النوعية وسرعة تحقيقه بكفاءة بدلًا من القصار التركيز على جانب المدخلات الشامل في مدى الالتزام زيادة مستوى التسويق والتكميل بين اختصاصات مديرات وأقسام البنك المختلفة وتشملها إلى إلة الازدواجية والتعارض في أداء الأصل إن وجد. • مرحلة الإجراءات الإدارية واختصارها من أجل إلة التطبيقات البرمجية. • إتاحة المزيد من المرونة والاستقلالية للقيادات الإدارية في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بطريقة الاستفادة من الموارد المتاحة لديها. • الاهتمام بتطوير اختيار القيادات الإدارية. • وضع معايير دقيقة ومحددة لتقويم أداء العاملين في الوظائف المختلفة تتضمن الكفاءة الإنتاجية وحسن الأداء مستمدة من طبيعة المهام المنوط بها. • استخدام الأقسام والشعب وتشكيل اللجان الواردة ضمن محاور الخطة استراتيجبة. 	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير الهيكل التنظيمي والعمليات
<ul style="list-style-type: none"> • تطوير وتنفيذ نظام تبادل المعلومات الإنسانية . • تطبيق الموسيقى الآلات الحاسوبية والسماعية . • تطوير الواقع الافتراضي للبنك المركزي ليكون بدلًا عن الموقع الحالي وتعزيزه بموقع احصائي لتفعيل الاصحاح وإتاحة المعلومات المطلوبة للبلطيقين في المجالات الاقتصادية والمالية . • إنشاء موقع إنتاج وموقع تعافي من الكوارث على وفق لفضل الممارسات والمعايير الدولية بمواقع مختلفة المعايير العالمية . • متابعة وتطوير وإدارة مركز البيانات (Data Center) على وفق ما يستجد من تقنيات مستقبلية . • إنشاء نظم وبيانات قديمة تساعد في متابعة أصل البنك مع الجهات الخارجية . • تطبيق الأرشيف الإلكتروني لعمليات البنك والرسائل الإدارية الداخلية والخارجية كافة . • مشروع تسويق تأمين التأمين في السوق المحلي من خلال أنظمة الدفع واستخدام نظام شراء وبيع الأوراق المالية لتنعم السوق التأمينية . • إنشاء وإدارة المقسم الوطني (National Switch) التابع بالجذونة للمدفوعات غير استخدام بطاقات المدفوعات غير الهاتفية . • تطوير نظام المعاشرة الآلية لاستبدال السكراب بأمر الدفع للوزارات والمؤسسات المشاركة في نظام الدفع الإلكتروني العربي . • اعتماد الرقم الحسابي الموحد IBAN . 	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز واستكمال الهيكل التنظيمي

الأهداف الأساسية

تعزيز واستكمال البيئة
التحتية

نقطة العمل

- إدخال نظام الت Billing الإلكتروني للتقارير باستخدام تقنية XBRL .
- إعداد قاعدة بيانات خاصة بقواعد الإسكن والرهن العقاري للمصارف.
- نظام خدمة تبادل البيانات.
- أتمتة دفع المستحقات الحكومية من خلال استخدام أوامر الدفع بدلاً من الصك.
- توحيد المعايير الأهلية للمسكوك .
- تجديد تراخيص أوراق الاجهزة الخامسة بالموقع الرئيسى والبنيل وتجديد الدعم والإسناد للتراخيص الموجودة.
- توفير مصادر للتحولات عن طريق نظام المنظورات.
- مشروع التيار الإلكتروني ED لتحويل الفواتير الخاصة بمستحقات دوائر الدولة من خلال بطلقات الدفع السيسق .
- تفعيل عمليات الدفع الإلكتروني في ما بين الوزارات والمؤسسات الحكومية .
- ربط نظم المدفوعات العربي بالأنظمة الأساسية العامة في البنك.

الهدف стратегي الرابع : تطوير رأس المال البشري

الأهداف الأساسية

الموارد البشرية في البنك

نقطة العمل

- استقطاب ملكات كفؤة وإعداد برامج تطوير وتأهيل على مختلف المستويات.
- برنامج تقل المعرفة للفاهم ومعايير وأنظمة الجودة الشاملة.
- إعداد خطة شاملة للتثقيف حسب مصفوفة الكفاءة.
- إعداد برامج ودورات مهنية تخصصية في مجال البنك المركزي ومنها iso 27000 iso 27000 الخاصة بـ (المن المعلومات) و iso 20000 (البني التحتية).

الموارد البشرية في
القطاع المصرفي

- إعداد خطة تدريب للقطاع المصرفي تشمل جميع المحاور الواردة ضمن الخطة الاستراتيجية الخاصة بمتطلبات تطبيق الرقابة الاحترازية والشاملة ومحاور الإفصاح والشفافية وحكمة المصارف واستمرارية الأعمال ومعايير بازل وغيرها من المحاور مع التأكيد على مراعاة الأولويات الواردة ضمن الخطة.
- إعداد برامج لرفع وعي العاملين في القطاع المصرفي بأهمية حماية المستهلك واعتماد الخدمات البنكية الإلكترونية اضافة إلى بنائي المحاور التي وردت ضمن الخطة الاستراتيجية .

الهدف стратегي الخامس: تعزيز وتكامل العلاقات الداخلية والخارجية

الأهداف الأساسية	نطاق العمل
بناء أسس متينة لاتخاذ القرارات	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير وبناء قاعدة بيانات رصينة ومولوبة لتقديم الإحصائيات وتحليل البيانات. • إصدار التقارير والدراسات ذات المعلومات الأساسية التي تخدم إدارة البنك في تقديم المنشورة الاقتصادية الموثوقة والمدانية لمساند القرار الاقتصادي.
تعزيز العلاقات المؤسسية	<ul style="list-style-type: none"> • تبادل المعلومات وتقدم المنشورة الحكومية في مجال الاختصاص. • وضع برامج وورش عمل وعقد ندوات توعوية حول السياسات والستراتيجيات التي تتعلق بالجذب الاقتصادي. • تشكيل مجلس تنسيقي للسياسات المالية والتنمية. • توفير السيولة اللازمة لدعم المصادر التي تعاني من أزمات مالية للحفاظ على استقرار النظام المالي.
تشجيع التعاون الدولي	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز تمثيل العراق في المنظمات الدولية والبنوك المركزية والارتقاء بدوره في المحافل الدولية. • تبادل الخبرة والمعلومات مع البنوك المركزية في مجال بناء القرارات من خلال عقد البرامج التدريبية والندوات. • توسيع العمل مع البنوك المركزية المتقدمة في مجالات محددة بهدف تحقيق وتطوير العمل في المهام المماثلة. • إجراء الاتصالات الثنائية مع البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى بما يدعم تطبيق المعايير الدولية وتحقيق الاستقرار المالي.